# في التأصيل الابستمولوجي لنظامية المصطلح

# The epistemological foundations of the systematicity of the term

**يوسف مقران**

youcef.mokrane899@gmail.com

**المركز الجامعي مرسلي عبد الله . تيبازة (الجزائر)**

**ملخّص:**

إذا كانت ماهية " المصطلح " تستعصي على الإدراك، فإنه يصح التعريج على تناول نظاميته. هذا ما يسعى إليه هذا المقال. ولتسليط الضوء على مفهوم هذه النظامية آثرنا مقاربتها ابستمولوجيا أي بالوقوف عند ما تستثيره معرفيا (من حيث المَنْهَجَة والتنظير)، مما لا يمكن وصفه إلا بأن واقِع المصطلح عميق الدلالات وممتد الميادين ومتشعب الاختصاصات؛ ناهيك عن احتمال أن يتمدّد . على صعيد معتبراته الإشكالية . في مبناه اللغوي الذي ينطبع به، ويتمادى في المحتوى الذي ينطوي عليه معرفيا وموسوعيا ووجوديا (أي الطابع الفردي والاجتماعي والثقافي): فيجتاز الحدود بحيث يتَحَوَّر ويستحيل مقعرا ومحدبا نتيجة سعته المتكيّفة، وحصيلة التوجّس من شدة تعدد الخائضين فيه بتساهل ومن تزايد التداول عليه بشكل أشبه بالدُّرْجَة (الموضة)، إلى درجة لا ينفع معها سوى الاختزال النظري، بعيدا عن تقزيم الصورة التي يتشاكل معها أو بالأحرى أخذا بالصَّوْرَنة (Conceptualisation) التي يقتضيها مقامه العلمي والابستمولوجي والفلسفي بالدرجة الأولى. إذن . ولكن . على النقيض مما يجري إشاعته لدى بعض الخاصة مِن الباحثين المتطفِّلين، وعلى خلاف ما قد ينتاب إلى أخلاد الغلبة مِن عامة الناس ويسود في معتقدهم، فإن المصطلح في ماهيته واشتغاله ليس محل إجماع. لقد سبق أن طرحت هذه الفكرة منذ أعوام. إن هدفي هنا هو تقديم محاولة تنظيرية تأصيلية تأسيسية " تنظيرية " بديلة.

**الكلمات المفتاحيّة:** مصطلح، نظامية، تأصيل ابستمولوجي، مرجع، ميدان.

## Abstract:

If the essence of the (term) is difficult to define, then we must be interested in its “systematicity”. This is what this article attempts to embody and project. To shed light on the concept of systematicity, we have chosen to approach it epistemologically, that is to say by focusing on what it raises on a methodological and theoretical level. An aspect that can only be described by

the fact that the reality of the term refers to contents deeply anchored in social, cultural and textual practices. And without excluding its connotative abilities, it crosses domains and contains many specialization skills. Without speaking, also, of its potential for expansion, in terms of problematic considerations, by imbuing itself with its linguistic structure which characterizes it, it penetrates deeply into the contents that it arouses at the levels: cognitive, encyclopedic and ontological (in other terms: individual, social and cultural). However, the diversity of those who approach it with a certain laxity and its increasing circulation resembles an effect of (fashion), to the point that only a theoretical simplification is useful, provided that it is compatible with Formalization (Conceptualization). This is what its scientific, epistemological and philosophical status requires in advance. Thus, and contrary to what some intrusive researchers propagate, and to what prevails in the belief of the majority; the term, in its nature and function, is not the subject of consensus. I mentioned this idea years ago. My goal here is to present a new attempt at theorizing.

**Keywords:** Term, Systematicity, Epistemological Foundation, Referent, Domain.

## 1. مقدّمة:

إن فكرة الإجماع التي تكون قد نتجت بمحض العادة والاستعادة عن معنى الاصطلاح الذي تظن تلك الطائفة غير المتجانسة المشار إليها في الملخص أعلاه، بأنه أمرا مكتسبا، أصبحت مِن قبيل الدواء الذي استحال إلى ضرب من الداء المراد معالجته ههنا. إن الاتّفاق لم يكن ليؤدي غرضًا ما سوى على مستوى التواصل الذي يتحرك فيه المصطلح ويكتسب فيه وجاهته وصفاته، وحيث يسود التفاوض بامتياز لا جدال فيه. كأننا ـ معشر المصطلِحين ـ سنعود أدرجنا، في كل مرة، إلى نقطة الصفر أي بداية مشوار الصياغة اللغوية والمسار الاصطلاحي العفوي، أو بالأحرى نهايته في بعده الاصطناعي، وهو ما يمكن تلخيصه بمسمى " المعنى المركزي " (Core Meaning) بتعبير الدلاليين، والناشئ عن التواصل اللغوي الطبيعي المبدئي المفجِّر للدلالات، إذا شئنا تجديد عهد القول المأثور عن الجاحظ من أن " المعاني مطروحة في الطريق ". بمعنى آخر، سنحتاج إلى **سياق الحال** وتعاقد المستعملين لكي يكتسب المصطلح قيمته التي نتوهم بأنها ذاتية. وعليه، حسبي هذه المفارقة لأعلِّل مسلك اللجوء إلى النظرية بتشدُّد، ولاسيما أنّي لا أشكك في دور المصطلح التواص.

بيد أنه لا أملك بُدًّا من الحرص على استيعاب آليات ذلك المسار، وقبل الاستطراد، أود تنبيه القارئ إلى إنّ المنحى النّظري الذي أتوخاه في سياق أطراف الإشكالية المطروحة على هذا المنوال، يعني في تحديده الضيّق، الإطار المدرسي الشّمولي الذي يكون قد أسهَم في التنظير للمصطلح بينما كان يُدلي بدلوه في خصوص ما يتكون منه هذا الأخير من الأركان وما يتصف به من الأبعاد الابستمولوجية. والإنصاف يقتضي أيضًا عدم إقصاء

الإسقاطات التي تفرضها الدقة العلمية الواصِلة بين أجزاء الظاهرة والمكرَّسَة في دائرة الاختصاص الذي سابَق إلى مَفْهَمَة أساسيات المصطلح، وهو المصطلحيات طبعاً . أو علم المصطلح المصنَّف في دائرة اللسانيات التطبيقية لمعتبراتٍ نزعُم أنّ معظمها مؤسَّس وأخرى مذهبية لا يتّسع المقام لاستعراضها هنا؛ بينما يهمّ التأكيد على أنّ مِن شروط الصرامة المنهجية التي غالبا ما وصفت بأنّها صعبة المنال هو مقتضى إدماج المصطلحيات ضمن الممارسات الاجتماعية الثقافية التي تظل الشاهد على ميلاد المصطلح ونشأته وتطوره. وحينما يتم ذلك بنجاح تظهر قيمة وضع كل مبحث يُعنى بهذا الأخير فيما اتّفق مؤخَّرا فقط على تسميته المصطلحيات الاجتماعية.

وبالمِثل، حينما يتحدّث أيُّ باحِثٍ عن النّظرية في مقامِها الابستمولوجي، يُتوقّع في المقابِل أن يتم استحضار انشغالٍ آخر يتعلّق بأبعاد الظاهرة المعالجة وأركانها وأركانها التي ينبغي تكريسها، وكذلك بالمقاربات ذات الصّلة بطبيعة الموضوع وغرض الدراسة؛ علاوة على التطبيقات التي، وإن هي ليست مِن اختصاص النظرية المحضة، فمبدأ التوقّع يقتضي أخذَها في الحسبان. لهذا، واختصارا للطريق، فالسؤال الوجيه الذي يجب أن يُشغِل كلَّ نظرية، ويحرِّك العقل، ويراوِد كلّ فكر؛ يجب طرحُه في صيغة: **ما هو عمل المصطلح وكيف يشتغل ؟**

أريد التفكير فيما جاء مجملاً في هذه الفقرات وأحاول أن أجيب عن السؤال. وليس أحسن لذلك مِن تناول أركان المصطلح أو أركانه ووصف التفاعل الذي يحدث بينها، لتلخيص القضية وصياغتها في مبادئ يقوم عليها نظام المصطلح. وعدد ما يتواتر منها في أبجديات المصطلحيات هو خمسة عناصر نُلحِق بها ركنيْن سنسترسل في شرح المجموع بالتفصيل ضمن نصي هذا.

## 2. قَيد " المصطلح " في منحَاه النّظري المعرفي

إذا ما انطلقت مِن الحدِّ الذي مُؤدّاه أنّ المصطلح وِحدةُ لغوية وصفيّة[1] تصنيفية[2] معرفيّة تداولية اختزالية[3]، بِنوية التّكوين، نَسَقية الاشتِغال، ذات مرجعية علميّة سياقية ثقافية محدَّدة ـ وفي حال ما رميت التنقيب في أغوار هذا التحديد الدقيق العميق في آن؛ سأخرج بحصيلة مفادُها أنّ لهذه الوحدة الدراسية الوظيفية تواجداً اعتباريا اختباريا، يقع تحصيله في قالب نصيّ أو خطابيّ (مدونة)؛ وحضورًا ضمنيًّا يتمّ تفعيله تواصُليا[4]؛ ويتحقّق إمّا عبرَ الملكة الاختصاصية للمستعمِل (الخبير عادةً والمتواصِل عموماً)، أو بفعل حضورٍ حصريٍّ صريحٍ يتمثّل

---

[1] لأنها تنتمي إلى اللغة الواصفة. وتظهر حصافة هذه الأخيرة ضمن بنية التعريف الذي يسند إلى المدخل المعجمي أو المصطلحي، في قيامه على القيود التعريفية المتعلقة بالمعلومات اللغوية الخاصة بالمفهوم المعالج والمقدم في مادة المدخل.

[2] ذلك أنّ المصطلح بما ينطوي عليه في شقِّه المفهومي، هو كما الثقافة يدخل في علاقات مع كلٍّ من: الفرد والمجتمع والاثنية والحضارة. فهذه مقولات تصنيفيّة لا بدّ أن يرزح تحتها المفهوم.

[3] إنّ سِمة " الاختزال " لا تتعارض مع الدقة والسعة والإحاطة التي يتصف بها المصطلح.

[4] أحتفظ، بالنسبة لهذا المعطى، على سمة مباشرة؛ وهي التفاعل الذي ينجم عن العلاقات التواصلية. ويعتبر وضع المصطلح على محور التواصل غرضا مستهدفا.

على شكل قائمة تسلسلية تَراتُبية، بحيث يتجسّد عن طريق الرصد والتحيين فيما يُجمَع عليه مِن ثبتٍ مصطلحيٍّ مجرَّد مستخلَصٍ من الخطابات العلمية في الغالب[1] (وهو ما يعني حصريا *الحيّزِ المادي الورقي المعهود أو الرقمي المنشود*)[2]، وعبر ما يُعتمَد مِن مَسردٍ يوضَع في متناوَل العمليات التحويلية التكييفية التي يختص بها الخطاب التبسيطي من جهة، والخطاب التعليمي من جهة أخرى.

## 3. في أركان المصطلح

إذن، فأركان المصطلحية المتعارَف عليها، والتي هي خمس ـ كما أسلفنا، بينما هي أربع فقط عند أهمّ المنظِّرين لها ـ وهو برونو دي بيسيه (Bruno De Bessé)؛ نوردِها بحسب الترتيب الوظيفي الآتي: **التسمية والمفهوم والميدان والتعريف والمرجِع**. ونظراً لوجاهة أواصر القرابة الكائِنة بين العناصر الثلاثة التي هي (الميدان والتعريف والمرجع) التي تمّ تهميشها بشكل متفاوت، بل كان لاستبعادها التأثير السلبي على مردودية الدراسات المصطلحية التي لا تزال إلى يوم الناس هذا طريحة الرفوف المكتبية، سأقوم باستعراض دواعي التنظير في شأنها كمقولات متماسكة متمايزة تمايزا تقابليا أي وظيفيا بمعنى استظهار قيمة الشيء في ضوء أوصاف الشيء المقابل. فقط تجب الإشارة إلى أن **التعريف** حظي باهتمام أكثر، فيليه **الميدان**، ثم يأتي **المرجع** في المرتبة الأخيرة دائما، لهذا ربما سأولي لهذا الأخير مكانة خاصة في هذا السياق لتمكينه من استرجاع منزلته الحقيقية بوصفه ركناً رغم تربُّعه على حيّزٍ تفاضليٍّ يقع خارج حدود المرتَع.

لقد نبّهت سابقا إلى ما أضحى من المستحب أن يُلحَق بهذه اللائحة الحصرية من ركنيْن يختصَّان بحضور المصطلح ضمن سَندٍ لغويّ القناة (ببُعديْها اللّفظي وعبرَ اللفظي)[3]، يمتثل لشروط المدوَّنة النصية أو الخطابية التي يركّز في توصيف معالمها على أنّها مدوَّنة سياقية مقامية معروفة النسب، أي يكون هناك من يتبناها ويشغِّل الركنيْن عن وعيٍ[4]. وهما: أولاً، **الإحالة** بأنواعها ووظائفها الاتساقية والانسجامية والمرجِعيّة. وثانيا، **سياق الحال** الذي يشتغل فيه المصطلح ولاسيما ذلك المفتقِر أساسا إلى الاستقرار والمعوِّل على الجوازات كالإضمار والحذوف

---

[1] نعني بـ (الثبت المصطلحي المجرَّد) معدّل المصطلحات التي تجمع بالاستقراء والتواتر، وبالاغتنام من نظرية الحقول الدلالية.

[2] إذا استعصى الحديث عن الحضور الفعلي للمصطلح، كثيرا ما يُنشَد استحضار إجرائيٍّ له، وأثناء الحديث عن حضوره أو ظلاله، يتم التمييز بين ثلاثة أشكالٍ أساسيّة، هي: الحضور الاختباري المخبري والحضور التواصلي والحضور التعليمي. ويحدث آناءَ الانتقال من ضربٍ إلى آخر، عمليات هي من صميم الاستجلاب المعرفي (Transposition épistémique et épistémologique)، حيث تطغى نزعة التكييف والتوفيق والتعديل لصالح الأفراد المستعملين وبحسب الملكة اللغوية والقدرات الذهنية الاستعرافية التي تؤخذ بالاعتبار كلها إلى حد ما وبنسب متفاوتة.

[3] أقصد بها (Dimensions verbaux & para-verbaux).

[4] يرى عبد القادر الفاسي الفهري أنّ « الخِطاب العِلمي ـ كغيره مِن الخِطابات ـ يتحدّد تبعاً للمخاطِب والمخاطَب ووضع الخِطاب ». ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، عن أساسيات الخطاب العِلمي والخِطاب اللّساني، ضِمنَ المنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 ـ 63)، ص43.

والتكرار والاجترار، وكلّ المتغيّرات والمعلَمات ذات الصلة بالطابع التداولي (Cachet pragmatique) الذي يجنح إلى اعتبار كيف يتجسّد الخطاب المتخصِّص في ظروفٍ ملموسة.

وسوف نرى لاحقا لماذا اعتُبِر هذان مِن أركان المصطلح على الرغم مِن أنّهما ليسا جزءا من هذا الأخير. أي المصطلح في تحديده الذي جاء في الاستهلال. حسبُنا هنا إجمال القول بأنّ المدوَّنة التي يعمل فيها المصطلح مشفوعا بـ (**الإحالة** و**سياق الحال**)، هي من النوع الذي يرِد فيه وهو في حاجة إلى المزيد من الضبط بالتعريفات وغيرها من المكوّنات النصية التي يتجلى المفهوم وفقها، لذلك يحسُن دائما الوقوف عندها باستفاضة بحسب الثراء الذي تنطوي عليه المدونات من المعلومات والقيود وأشكال التعابير المسكوكة التي تعدّ مركبات مصطلحية لمعتبرات صرفية دلالية مرجعية محضة. وبناءً على ذلك، يبدو أنه من الطبيعي أن تلقى ركيزتا **الإحالة** و**سياق الحال** ما تحتاج إليه من التفسيرات العلمية المتوقَّعة من **النظرية المصطلحية النصية** في المقام الأوّل.

## 4. صَوْرَنَة نظرية المصطلح وتفعيل الأركان والأبعاد

### 1.4. التفعيل بين النزعة البنوية والنزعة الاجتماعية

إن ما يعود إلى الأركان الخمسة في مرحلة التقسيم الهيكلي الأولي، فهي من صميم البنوية الوظيفية التوزيعية النسقية. بينما ينصهر الركنان التابعان في قوالب ونماذج نظرية ترجع إلى خلفيات معرفية هي كثيرة في الحقيقة؛ نذكر على رأسها علم الكائن أو الأنطولوجيا، وعلم المنطق، ولسانيات المدونة، ولسانيات النص، والتداولية اللسانية، والحاسوبيات ..الخ. مِن شأن هذه الخلفيات أن تدفع إلى التخمين بأنّ الدرس المصطلحي قد سمَح لنفسه بأن يتواطأ مع دعوات الانفصال عن المبادئ الأولية التي تأسّس عليها باعتباره ينتمي إلى اللسانيات التطبيقية. وهو الانتماء الذي يكفله بُعده اللغوي في الأساس كما تظل منزلة **التسمية** محفوظة إلى الأبد داخل الأطر التي رسمها هذا الانتماء التأصيلي في توجّهه الابستمولوجي[1].

إنّ هذا الحكم لا يبالي بأي داعٍ من دواعي التبرير المخالِفة طالما يعود أدراجا إلى التقسيم المزدوج أي الدال والمدلول ـ وكذلك يُذكِّرنا الأمر بثنائية (المبنى والمعنى) أو (الكلمة) بتعبير كلٍّ من جان روبرت فيرث (1990 . 1960) John Rupert Firth وستيفن أولمان (1914 . 1976) Stephen Ullmann في ضوء المدرسة اللندنية المستأنِسة بسياق الحال ونظرية الحقول الدلالية. وهذا التشديد في التقسيم قد صادف منهجيا وإجرائيا مساحة من التصديق، ويظل يحتفظ على حيويته من جهة، ويعرف أشكالا من التصعيد ضده هنا وهناك

[1] لم تكن دائرة اختصاص المصطلحيات واضحة المعالم من الأول. فقد تنازعتها عدة أوجه نظر في تصنيفها، وتوصل معظم المنظرين والممارسين إلى مقولة تصنيفها في اللسانيات التطبيقية باعتبار هذه الأخيرة ملتقى طرق للاختصاصات ذات الحاجات التطبيقية الوافدة من أفق مختلفة يجمعها عصب اللغة. وكل من أثار إشكالية وصف موضوعه من حيث الطبيعة والجوهر والخواص وعمد إلى عملية التأصيل أي استرجاع حقيقة الطابع اللغوي للموضوع صح تصنيفه في إطار اللسانيات التطبيقية.

ومن حين لآخر كما سجّل عليه المصطلحيون أنفسُهم شكوكا منهجية. نذكر منهم لويك ديبكير (1954 .) Loïc Depecker وهو يقول في شأن سيئات استعمال لفظ (التسمية): « إنّ كلمة تسمية برأينا مضلِّلة، فهي تحملنا أوّلاً على الاعتقاد أنّ علم المصطلحات يقتصِر على الأسماء. وهذا أبعد ما يكون عن الواقِع »[1].

بيد أن هناك عنصرا جوهريا يربط نظرية المصطلح في كنف هذا التقسيم، وهو **المرجع** الذي طالما ذُكِر في المجموعة الخمسة سالفة الذكر، وتواجده هناك قد يُسخِط رواد النظرية اللسانية السوسيرية القائمة على التقسيم المزدوج للدليل اللغوي الذي تم إسقاطه بموجب إعادة الاعتبار للمرجع ذاته. ونقول بالأحرى: إنه كان مدعاة لإثارة الشكوك الضرورية حول نظرية المصطلح البنوية مُفسِحة الطريق أمام المقاربة المنظومية (Approche systémique).

هكذا، نتبنى هنا فكرة أنّ المصطلح وحدة لا ترقى إلى القيام بذاتها بسهولة ولا تختص بالكمال والاكتمال، ذلك أنها كغيرها من الوحدات اللغوية تخضع لتوزيعات معينة تجعلها مقيدة وتابعة وقابلة للتحصيل في حدود قرائن ومواقع محددة تشكِّل بيئتها الطبيعية بامتياز. كما يفسَّر القدر المحتوم الذي منيت به هذه الوحدة الدراسية الوظيفية بما رأيناه في **التعريف** السابق من تواجدها الضمني الاعتباري والاختباري، الذي يقع واجب تحصيله على توفير قالب نصيّ أو خطابيّ يعكس بإخلاص تلك البيئة الطبيعية.

لترقيع هذا الوضع، فقد عرفت هذه الوحدة النوعية مَن حاول تطهيرَها وتخليصَها مِن التبويب التناظري الذي تُستدرَج مِن خلاله في مقابل الكيان التقليدي المسطَّر أعلاه (أي الدليل اللغوي)، وتمّ ـ بالموازاة وتحت رحمة عناصِر العالَم الخارجي ـ اقتراح نسقٍ فكريٍّ منهجيٍّ معرفيٍّ آخر هو الوحدة المصطلحية مشروطةً بوصفها مركَّبة العناصِر ومتعدِّدة الأبعاد. نشير هنا إلى أن حدث استعمال مركب (الوحدة المصطلحية) كان مقرونا بظروف ظهور النسق الفكري الذي يدعو إلى تجاوز مقولة (الوحدة اللغوية) أي المصطلح ـ الكلمة، وتزامَن مع الاتجاه النصي الذي أهَلَّ بالنظرة الجديدة المستبشِرة ببزوغ نجم الرقمنة حيث اكتسبت الوحدة المصطلحية قيمتها كنص رابط في حد ذاتها. ولكن على الرغم مِن زحزحة الدليل اللّغوي مِن مجال الهيمنة، يُراد ذكر هنا على رأس تلك الأبعاد المتداخلة البعد اللّغوي اللساني.

إنّ تحرّي المصطلح خارج اللغة ـ أو بالأحرى خارج اللغة الثقافة ـ أمر غير وارِد بل مستحيل للغاية، لكن حصر المصطلح في بوتقة هذا الجسم الحاسم والمهووس بالأصالة أو في هذه الخانة التصنيفية الصارمة، سيقوم عنوةً على حساب ركن شدَّ ما همِّش في ظلِّ الوصف اللساني المحايِث، وهو **المرجِع** الذي يُستشفّ في ضوء المقاربة الاجتماعية المتغلغلة في تراث الدّرس المصطلحي، والتي ـ مع ذلك ـ لم يتم تفعيلُها إلاّ مؤخَّرا فحسب، وذلك حيال

[1] لويك ديبيكر، الرمز بين المدلول والتصور، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورون)، ترجمة ريتا خاطر، بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (ص137 ـ 190)، ص145.

وصف تجليات المصطلح بتحليله إلى أركانه العضوية " العُنصَرية " التي تمتدّ إلى ميدانه، وتحت ظلال لغوية دائما، علاوةً على مؤهِّلاته الكامنة، رغم أنف وأنَفَة "كونية العلم الذي يحيل عليه"؛ علمًا أنّ الهوية اللّسانيّة الاجتماعيّة لا تتضارب مع كون المقاربة اللِّسانيّة تخلد إلى المنحى الوصفي المحض، وذلك نظرا دائما للبعد الثقافي للمصطلح، ولا تتفق كليّةً معها في اعتمادها مبدأ المحَايَثة (Immanence) ومراعاتها لكلّ ما يوحي بأنّ النظام اللّغوي وفيٌّ لنفسِه فحسب، ومنغلق على ذاته، ومنطوٍ على عناصرَ كافّة ومكفوفة.

وحصيلة الأمر مع هذه المفارقة، أنّ المقاربة الاجتماعية، على الرغم من تسليمها بالمكتسبات البنوية لاعتبارات منهجية فرضت نفسَها، فقد لوحِظ أنّ الالتزام بمبدأ **تعريف** المصطلح بناءً على وجهيْه الأساسيّيْن، والاكتفاء بهما ـ أي **التسمية** و**المفهوم**، هو بمثابة تراجع في الدرس المصطلحي، مع كل ما يقدِّمه من سبل تعزيز النظرة العلمية الدقيقة الموروثة من موضة اعتبار اللسانيات العلم الربان. وما يسترعي الانتباه في هذا الصدد هو أنه، مع كلِّ ما يمكن للمرء أن يتصوّره مِن أوجه التعارض بين الوجهتين اللغوية والمصطلحية، في حقيقة الأمر لم تحدث ثمة قطيعة ابستمولوجية بين النظرية المصطلحية الحديثة وبين الطابع المزدوج للدليل اللغوي. كل ما في الأمر هو أنه وقعت تخريجات وتوجيهات جديدة لمنظومة العلاقات التي تربط بين الأطراف الحاسمة والمصيرية، تلك المفسِّرة لطبيعة الدلالة؛ حيث تمّ تغيير نسق التفكير ونقله مِن خاصية الاعتباطية بمقدارها المطلق إلى القول بالاعتباطية النسبية[1]، ثم إلى الاصطلاح العلمي الذي يكفل التوليد الصوري والتوليد الدلالي[2] المعتمِديْن على آليتيْ الاشتقاق والمجاز (تحديدًا عندَ نظام اللغة العربية مثلاً)، وبالاستثمار في العلاقة الطبيعية العضوية (التعليلية) بين طرفي العُملة الواحدة؛ ولاسيما على إثر ما حصل مِن تغيير مدار وموضع الإسقاط من الدال في علاقته بالمدلول نحو هذا الأخير في علاقته المتميِّزة بالمرجع، وبالتعبير الشائع في المصطلحيات: من محور **التسمية** في علاقتها بالمفهوم نحو محور **المفهوم** في احتكاكه بالمرجع واقتباسه منه.

هذا، وبحسب ما آلت إليه الأمور لاحقا فقد استرجعت علاقة (**مفهوم ـ مرجع / مسمى**) أنفاسها ونفائسها وأخذت تستمدّ من طاقتها لتفسير العديد من الظواهر المصطلحية والمفهومية التي تنتاب العلوم والمؤسسات في إنتاجها لأنواع من الخطابات العلمية والتبسيطية والتعليمية التي كان لها نصيب كبير من الإسهام على صعيد توليد المفاهيم الجديدة. وفي المقابل، هو ما يعجِّل دائما ويُسرِع مِن وتيرة توليد المصطلحات أو استحيائها وبعثها بتطعيمها مجددا بما يُستَحدَث من المفاهيم العلمية والفكرية. لا ننسى أن اللغة ـ وكما صرح بذلك أينشتاين ذاته في كتابه " العالَم كما أراه " ـ هي فقيرة وعاجزة دوما عن احتواء الفكر المتقدم باستمرار.

---

[1] إن الأمثلة الزاهدة التي أدلى بها دي سوسير لا تنم عن دفاعه عن فكرة النسبية بقدر ما تعمّق في دعم مبدأ الاعتباطية المتناهية في الكمال.

[2] ينظر: يوسف مقران، المصطلح اللِّساني العربي بين التّوليد والتوحيد (1)، دوريّة مصطلحيّات (دورية متخصِّصة في قضايا المصطلح)، عدد مزدوج: الثاني والثالث، فاس (المغرب)، نوفمبر 2012، (ص.41 ـ 66). وكذلك: المصطلح اللِّساني العربي بين التّوليد والتوحيد (2)، دوريّة مصطلحيّات (دورية متخصِّصة في قضايا المصطلح)، عدد مزدوج: الرابع والخامس، فاس (المغرب)، نوفمبر 2013، (ص.29 ـ 52).

بيد أنّه ـ ومع حجية إبطال الطابع المزدوج لتقرير ماهية المصطلح باعتماد صفحتيْ **التسمية** و**المفهوم** على غرار وجهيْ الدال والمدلول وبالإسقاط الموازي أو الممتدّ، يظلّ مِن الأجدر والأحرى الإقرار بفضل النظرية اللسانية اللغوية في تأطيرها للمصطلح ومنزلته كركن لغوي أي قابل الخضوع لسنن لغوية كفيلة بأن يتم عرضها على الوصف اللساني والتحليل البنوي الوظيفي المحايث. وكلّ مَن احتكم إلى النظرية اللسانية واللغوية في سبيل حسم طبيعة المصطلح وجوهره، وإقامة وضعه العلمي، والإحاطة بمقتضياته المنهجية، وتقرير مصيره التطبيقي الميداني ـ ونذكر على رأسهم كلاًّ من ماريا تريزا كابري (1947 .) Maria Theresa Cabré في رحاب اهتمامها بصُنافة المصطلحيات كعلم قائم وبيار لوراه (1937 .) Pierre Lerat في إطار انشغاله على اللغات المتخصصة ـ إذن قلت: كل من هم بتطبيق هذه النظرية كان ينشد أمرا واحدا فقط هو البرهان على نظامية المصطلح كمكوّن فرعي أو تحتي، يكون تابعا، على شاكلة علاقات الاحتواء والتشابك، لنظام أعظم وهو النظام اللغوي الذي لا يخفُت بريقُه مهما تمادى بعضهم في مناشدة التعالي والمثالية مع أحادية **المفهوم** و**التسمية** (La transcendance de la monosémie).

بقي أن نتحفّظ في إطلاق العنان لهذا الرأي بكلِّ وثوقية، إذ سرعان ما سنرى لاحقا بأن الأمور غير محسومة بعد، لضرورات الأخذ بمعيار النسبية إلى حدٍّ ما. وذلك على الرغم من أن بوابة الوصف اللساني للمصطلح ـ كما أطلقتها وفتحتها كابري على مصراعيه من جديد في نظريتها المسماة نظرية البوابات ـ نظرا لطابعه اللغوي، قلت: تلك البوابة ذات جدوى متعددة الأبعاد، فيها ما ينفع في الشأن التواصلي عند المتخصصين، وأثناء إقامة جسور بين هؤلاء وعامة الناس ولاسيما في مقامات التبسيط العلمي. ولا ننسى أنّ هذا الطابع (اللساني اللغوي) أوجب أيضا مقاربات عدة تمّ استقطابها بإيعاز الحاجة العملية والعلمية، من اللسانيات الوصفية ـ من جهة، واللسانيات الاجتماعية التي أملت ـ بصفة مبكِّرة ـ نماذج وصفية تحليلية مَخبرية وميدانية في الوقت ذاته، وذلك نظرا للرابطة الوثقى بين النظرية اللسانية ومجالات التواصل متعدّد الأبعاد، لكنه لغوي في جوهره.

وفي سياق ذكر النَّمذَجَة اللِّسانية للمصطلح في إطار تكفُّلها باللغة كنظام من الوحدات والعلاقات، فمن الأجدر التذكير بما صار من المتَّفَق عليه الآن عند معظم اللسانيين ـ ومنذ أكثر من قرن ـ من أن هذه النَّمذَجَة التي تسهَر أيضا على وصف كيفية صياغة المصطلحات، ضمنيا أو عن وعي، تعمل في إطار كلية أو مقولة لسانية مؤدّاها أن اللغة ليست قائمة بكلمات تتمّ مقابلتها بدلالات على شكل تناظري، بل هي نظام من الاختلافات والعلاقات والتقابلات الوظيفية؛ هذا، علاوةً على أنّ قنوات التواصل التي تعنى بتناقل المصطلحات (بماهياتها التقريبية) ـ صراحةً وتداوليًّا ـ في كنَف المتخصِّصين، وبين هذه الفئة والأوساط الجماهيرية، تمكِّنها من التواجد الاجتماعي والحضور المهني والتجلّي التواصلي، والوظيفي في آخر المطاف، فضلاً عن مقامها اللغوي والأنطولوجي والفكري الرمزي (أو بالأحرى التفكير الرمزي). وهو ما يعرِّضها دوما للانطباع بالمعاملات والتفاعلات والتأثُّر المزدوج (الفردي الاجتماعي)، مما يعرِّض النمذجة الخوارزمية ـ إذا صح الإسقاط ـ للمراجعات المستمرة.

### 2.4 التفعيل من منظور الوظيفيّة والمقاربة المنظومية

نستأنف القول من منطلق النظرية اللسانية دائما، وبتعبير الوظيفيّين والمقاربة المنظومية، بأنّ المصطلح وحدة متماسِكة صوريا ومن حيث الوجاهة الوظيفية، وذلك بفضل تَراتُبٍ يتراصف ويصطفّ على المحور التركيبي، وآخر يتوزَّع بطريقة استبدالية تقابلية وفق إحداثيات موجودية أنطولوجية وبكيفيات تخضع لمعتبرات ذهنية ثقافية اجتماعية ليست خالصة الاطّراد من حيث التوارد، أي تغلب عليها الظواهر والمظاهر الشاذة والسماعية والعُرفية التي تستدعي الإفراط في وضع البدائل والتطلُّعات، مِن منوال الطفرة المصطلحية (الترادف المصطلحي / الفوضى المصطلحية في مقابل الأزمة المفهومية ..الخ)، وكل ما يندرج في صميم الخلافات التي تنشُب بين أهل الاختصاص الواحد وتزداد توترا تحت وطأة البينية التخصصية التي طالما نظَّر لها المفكِّر الفرنسي إدغار موران (1921 .) Edgar Morin. ولكن . إذا استدعينا التحفظ المعلَن عنه سابقاً . سنرى أنّ هذا الموقف المنتصِر للنظرية اللسانية المعتبِرة أساسا لنظامية المصطلح وقابلية وصفه لسانيا وكذا بتزكية وظيفيته التواصلية، قلنا سنرى: أنّه يعترِك دائما مع خصوصيات **المفهوم** ومشروعيته التي أكثر من ذلك لم تُبقِ أملاً في وضعه ضمن خانة تناظرية مع المدلول، ذلك أن المصطلحيات التابعة لمدرسة فينا والتقاليد التي أرستها تعاليم يوجين فوستر (1898 . 1977) Eugen Wüster قد فصَلت في الأمر حينما نبهت إلى خطورة عزل **المفهوم** من نظامه الموجودي المنطقي المكتبي الموسوعي التخصصي الحاسوبي والإعلامي التبسيطي، وهو نظام غير لساني أو فوق لساني أو ما وراء لساني أو خارج لساني. وهو ما يعود إلى القول بأنه نظام واصف في حد ذاته يَدَّعي بعضهم في شأنه أنه يستغني عن الملكة اللغوية؛ بالتالي، فهو ليس من جنس الدرس اللساني.

والذهاب إلى أن للمصطلح نسقاً يقِرّ بطبعه وطبيعته لا يرجع إلى عنصر **التسمية** التي تعوّل عليها الدراسة اللسانية بقدر ما يثبت انتماء المصطلح . بقوة **المفهوم** وفعله . إلى عالَم الأشياء والموجودات والأفكار التي هي من صميم **المفهوم**، وإلا ما كان للبنوك المصطلحية أن ترى النور وما أمكن للجذاذات المفهومية أن يبرق نجمها كما صنع روبرت ديبيك (1930 . 2023) Robert Dubuc مثلا في مؤلَّفه الحصيف (Manuel de terminologie). فلا يمكن للنظرية المصطلحية الشاملة إلا أن تلتزم التزاما تاما بالقواعد التي رسمتها لها تلك الازدواجية التي أثبتت فعاليتها في معالجة المعضلات الناجمة عن الطالع اللغوي للمصطلح. ولا يتصف هذا الالتزام المبدئي بأي تناقض بصفته يعتمد ما تم انتقاده بشدة وبصورة واضحة للعيان.

ويظل المأخذ الوحيد والرئيس الذي يتهدد هذا الوضع اللغوي هو الانشطار الوجودي الذي يفرضه مقص التقسيم إلى ما هو **تسمية** وما هو **مفهوم**، ليركن . بعد ذلك . كلُّ دارِس وذو تأمُّلٍ بريءٍ إلى موضوع اختصاصه. وللحدِّ من قبضة ذلك المقصّ الفولاذية، فقد اهتدى معظم المصطلحيين إلى حيلة مفادها تزويد المصطلح بمَعلَمات موجودية، وتداركوا الأمر بإدراج آليات واجراءات كالتعيين والايحاء، التي انخرطت كلها في تشكيلة ماهية المصطلح

كوحدة لغوية وصفية تصنيفية معرفية تداولية تعتمد أركان داخلية ضمنية إيحائية وأخرى خارجية صريحة تعيينية . كما مرّ علينا، وجلُّها قابلٌ للتشخيص والعزل والدراسة والتحليل والتفكيك، ثم إعادة البناء والبَنْيَنَة والصياغة النظرية في شأنها العلمي الموجَّه توجيهات تطبيقية مختلفة، تكون تعليمية في صورتها المتنظمة وفي غالب الأحيان.

وفي إطار نظرية المصطلح التي توخَّيناها، نرى أنّ تصرّف المصطلحيين قائم على أساس نظري لا يخلو من برنامج ذي نزعة وظيفية ويروم تمديد **تعريف** المصطلح عن طريق الإحاطة بوظائفه، وذلك بموجِب ما يحدث مِن تبسيط المعقَّد على نحو كبير ويساعد على تحسّس الماهية في الواقع الملموس وفق معايير يُمليها قانون التعامل مع المصطلح على أنه يمثِّل إجراءً عمليّاً لا يستعصي على التداول والعطاء والاختبار والتقييم والتقويم. وليس أدلّ على أهميّة هذا البرنامج ممّا تلخِّصه . أولا . فكرة أنّ الوظيفة دُرّة المخصِّصات النوعية التي تَلُفّ **المفهوم**، ولكونه . من جهة أخرى . خليقا بأن يستقطِب اهتماماً أوسع بحيث يشمل جميع المتعاملين بالمصطلح من الشركاء ولاسيما العلماء والإعلاميين والمعلمين؛ وهو ما يُضعِف من قيمة اعتقاد من يعتقد أنه لا شأن لطبيعة الشيء بوظيفته.

ويسمح هذا البرنامج أيضا بإمتاع المصطلح بالإجراء الوظيفي المدعو (التعيين) وذلك المسمى بـ (الإيحاء)[1]، مع العلم أنّ التعيين مرتبط بالمرجع في الوقت الذي يرتبط الإيحاء بالشخص المتكلم وبالمتلقي على السواء وباعتبار دائما احتمال التفاوت في القصد والفهم. لكن المصطلحيات التي تعالج موضوع المصطلح انطلاقا من جمع أكبر عدد ممكِن مِن المعلَمَات التي تشهد على حضوره الميداني والمعجمي والنصي والاجتماعي، لا تبتعد بسهولة عن أصولها التي يطغى فيها التقييس والتوحيد المصطلحيّيْن والمفهوميّيْن. ونتحدث في هذه الحالة عن إجراء التّعيين الذي يعارض إجراء الإيحاء. فيما يخصّ الطرف الأول الذي يفيد كثيرًا من حيث صرامتُه لكونه يجعل **المفهوم** في احتكاك مباشر أو وسائطي (علاماتي) مع **المرجع** إذ يعيِّنه في حدِّه المنطقي والعيني في آن، فتُرجَّح الأمور إلى كفَّة التوحيد والتقييس.

أما ونحن إزاءَ الطرف الثاني . أي إدارة الأمور بوساطة إجراء الإيحاء . فإنّ احتمال أن تشوب الرسالة عناصِر فردية . شيئا ما . أقوى وأمكن. لذلك، فإذا راعينا الخاصية الاصطلاحية التي تسود المصطلح في انتظامه وفقَ العلاقة الاعتباطية الرابطة بين **التسمية** و**المفهوم**، سنُدرِك درجة الخطورة التي ستنجم عن شدّة الاعتماد على عنصر الإيحاء في الدلالة المصطلحيّة؛ وذلك نظراً للطابع الشخصي الذي يلازِم الإيحاء في تلميحه الضيِّق؛ غير أنّه ليس خافياً أنّ هذا الإيحاء يعزِّز . مِن جهة أخرى . علاقة المشاركة الطبيعية التي هي مطلَبٌ شرعيٌّ للتوفيق مع مقتضيات الاصطلاح وضروراته التواصلية ريثما تستقر المشاركة الاصطناعية التي تعوِّل كثيراً على قنوات خاصة

[1] يحيل (التعيين / الوسع) هنا على المفهوم المستقرّ في اللغات الغربية تحت عنوان (Dénotation) في بالفرنسية و(Denotation) بالإنجليزية. ولكن مع ما تحمله هذه التسمية من آيات الصحة في الاستخدام، تفتقر إلى التحديد الاصطلاحي الدقيق ما لم نقابلها بمقابله ألا وهو (الإيحاء / Connotation).

كالتعليم والإعلام والنشر العلمي. وليست المشاركة الاصطناعية إلا وجهاً آخر للمقاربة المفهومية التي يحدد منطلقُها من **المفهوم** نحو **التسمية** مسار تكريس الاعتباطية مع زوال الشوائب والملامِح الإيحائية الفردية.

فهذه الملامِح الإيحائية التي لا تقتصر ـ بالطّبع ـ على الطابع الفردي والشخصي ولله الحمد، إنما تشي بالمفهوم ويستبشِر بها ويستبصِر في تكوينه المتدرّج إلى غاية التعالي (Transcendance) وبلوغ سَنام المثالية، وتُنحَت يُلبَّس بها على صعيد **التسمية** في باب الاحتكاك الاجتماعي، و**السياق** اللغوي للمصطلح، وبفضل نجاعته التواصلية التي لا تَعدِم مخاطر الالتباس مهما تكن مستمدَّة تقنيا مِن القرائن التي يعتمدها المؤوّلون في خضمّ مجموع الدلالات المتضافِرة؛ ولكن سرعان ما تزول أهمية تلك الملامح التواصلية بمجرّد ما تتمّ مَفهمتُها (Conceptualisation) وانتقالها مِن حكم التعليل (Motivation) بدرجاته، إلى أحكام الاعتباطية بنِسَبِها وأنواعها ومنافعها التجريدية البحتة.

وعلى الرغم من أهمية الإجراءين فلا يمكن أن نجانب حدودهما. ومِن شأن وضع كلٍّ من التعيين والإيحاء في علاقة بالمرجع أن يوضِّح طبيعة هذه الحدود. ففي الوقت الذي يشير فيه التعيين إلى الشيء بعينه ـ فيقوم مقامه بعد استحضاره رمزيا أو بالأحرى بإيعاز العلامة، يصبح الإيحاء مصدراً للشبهات وسببا للغموض وبالتالي مدعاةً للتأويل بحسب المرجعية والخلفية وليس بما هو عليه **المرجع** في حدِّ ذاته. ناهيك عما للكلمات من تواريخ عريقة لابد للإيحاء أن يستقطِبها ويستطلعها عن كثب. إذن، يظل الإيحاء وفق هذا المنطلق مصدرًا من مصادر الإشكال الذي يعيق حتى التواصل بين الأخصّائيين، ناهيك عن عامّة الناس الذين يرون في الشيء أشياء وينظرون إلى العالم من مناظير مختلفة وبأمزجة متنوعة.

لهذا ارتأى بعض المصطلحيين التابعين للاتّجاه النصّي الاجتماعي تقنين أمر مرور العلاقة الإيحائية من واقِعها الخارجي لتتسلّل وتنفُذ في النظام اللغوي آناءَ الاستعمال وعقبه، وهي عالِقة في أذهان المؤوّلين، ثم تخرج من هذه الدوامة تاركةً وراءها رواءً وآثارًا وعوامل استقرار المصطلح بفضل التعارف والإجماع الذي ـ لا ريبَ ـ يكون قد بدأ طبيعيا قابل للتعليل، واستمر على عهده إلى أن تحوّل إلى الاعتباط الاصطلاحي العلمي والخلوص المفهومي (Franchissement). وتبعًا لمجريات التحولات هذه وعواقبها المعرفية والمصطلحية ومقتضياتها المنهجية، فقد عمد هذا الفريق من المصطلحيين إلى اشتراط العناية بالرصد المصطلحي كما استوجبوا شروطا تأخذ في الحسبان المتغيرات التي مع أنها من جنس المتنوّع والمنفلت عن عِقال المشتركات والمتجانِسات، فهي قابلة للتشخيص والإمساك بها والتحكّم فيها، لذلك فإنّ إحصاء الملامح ـ وضبطها في شبكة قيمية ـ تمّ تسطيرُه واجبا مقدَّما.

### 3.4 التفعيل الصوري: ما له وما عليه

بعد التأمل في ركنيْ **التسمية** و**المفهوم** من وجهات النظر المطروحة للنقاش في بعض معالمها النسبية، وعن طريق عرضهما على بعض الأركان المصطلحية الأخرى، وبالنسبة لكلٍّ من اللسانيين من جهة، والمصطلحيين ـ من

جهة أخرى، نستمر بالتأكيد على أنّ المصطلح لا يمكن أن يعبّر عن هويته ولا تتعذّر الإحاطة بكُنهِه خارجَ أسوارَ **ميدانٍ** اختصاصيٍّ معيَّن، إذ يكتسب قيمته باستعماله وتجسيده في إطارٍ معرفيٍّ ما و**ميدان** اختصاصي نوعيٍّ. إن هذا القيد والتخصيص والتقويم، كل ذلك يعكس ركنا هاما ننزّله في المرتبة الثالثة بعد الثنائية الأولى التي رأينا كيف أنها متلازمة ومفارِقة في ذات الساعة، والتي لا تغني بوحدها عن باقي العناصر البنوية والتداولية والاجتماعية والثقافية، وهو ضروري لتفعيل القيود التعريفية التي يضطلع بها **التعريف** الذي لابد من استباق القول بأنه الركن الرابع الذي لا تكتمل نظرية المصطلح بدونه وهو يتماشى مع ركن **الميدان** بتقدير أوضاع بعضهما البعض.

وجملة ما في الأمر أنّ للمصطلحات ـ كما الكلمات في جميع الأحوال ـ **تعريفاتٍ** لمفاهيمها (أو لدلالاتها) محدّدةً ومسجَّلة بملامحها الجامعة المانعة ولوائحها التعيينية الإيحائية، وهناك من يقف لها بالمرصاد ويقتفي آثار تحولاتها. ولكن ليس للمراجع التي تحيل عليها هذه الكلمات تعاريف نهائية وواضحة المعالم. وكما يقول هيلاري بوتنام Hilary Putnam (1926 ـ 2016) المتخصص في فلسفة العلوم: « تلك حقيقة المرجع ـ أنه غير محدَّد »[1].

وهذا من شأنه أن يؤثر على استقرار **المفهوم** الذي يرتبط مساره ومصيره بالمرجع. وعليه يمكن معارضة الشق الأول من الإثبات السابق الذي يحمل على الادّعاء بأن الكلمات قوائم مختومة الدلالات. بيد أنّ ما يفسر هذه المفارقة هو عامل الخبرة الإنسانية التي تسمح بمقاربة الأشياء من خلال تنوع الخبرات نفسها. فمكونات الخبرة غير قابلة للعزل بالنسبة للمرجع أي مقارنة مع حضور **المرجع** الموضوعي. فحتى في علم الرياضيات الذي لا يرضى بالتضارب والمفارقات، تم **تعريف** العدد من قبل إقليدس بوصفه كثرة من الوحدات، إلى درجة أنّ بعضهم اختلف في اعتبار الواحد عددا أم لا، وهو **تعريف** اصطلاحي اعتباطي. ولكن لما كان الشيء ـ كما يؤثَر عن الفيلسوف الفرنسي المعاصر بيار أوبينك Pierre Aubenque (1929 ـ 2020) المتصفِّح والمفسِّر لطبيعة حدود أرسطو التعريفية ـ « مصدر انبعاث الجوهر القائم بذاته ومدار الحديث دائما، حُقّ أن تسنَد للكلمات التي تعيّنه معانٍ مستقلّة توافق ذلك الشيء »[2] ـ من باب المقابلة العينية المعادلة بين المعاني والأمور البارزة والكامنة، وبعيداً عن حاجة المصطلح إلى غيره لإثبات ذاته ومعرفة هويته.

يجدر التذكير سويًّا بأن البعد الاجتماعي لا يقبع بعيدًا دون التسلُّل لتغطية القطب الأول من المثلَّث الموضَّح مِن قبل، أي **الميدان** بوصفه يومئ إلى نظام وجوديٍّ خاصٍّ؛ لكن ليس لحسابه فقط بل سيتم في رحابه إعادة الاعتبار للمفهوم أيضا في الوقت الذي يُتوقَّع أن تكرَّس **التسمية** في ظلِّه نظرا لإحالته على الإمكانات

---

[1] هيلاري بوتنام، العقل والصدق والتاريخ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ومراجعة هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص.81.

[2] ينظَر: Christophe Roche, Terminologie et ontologie, Langages, n°157, Ed. Armand Colin, Paris, 2005, (p.48- 62), نقله عن: Pierre Aubenque, Le problème de l'être chez Aristote, 1994. p.48.

الفعلية التي تتيح الفرص للتسميات بأن تنشأ وتتبلور وتتطور وتنضج وتكتمل . وتضيع أيضا وفق قانون البدائل . وذلك في ضوء استعمالاتها الميدانية التي تصبغها بالطابع التخصّصي.

لهذا يبقى من الضروري استرجاع البعد الأنطولوجي المعرفي الذي يتم إسقاطه كمحور استبدالي على التخصص حيث يتمخض **المفهوم** وينضج ويتطور وتتصدى له أضرب مختلفة من فرق العمل من الاختصاصيين في **الميدان** والمناطقة وعلماء التصنيف و**التعريف**، ذلك أنّ **المفهوم** الذي يعكس تصورات وتمثلات الأشياء بناءً على ملكة الفكر من جهة وحاسة العلاقات الاجتماعية الثقافية من جهة ثانية يستميل قيمته داخلَ **ميدان** معين يشكِّل ذاكرته الأولى. ونظرًا للنّظرة الشّموليّة الّتي يصدر عنها خوان كارلوس ساجيه (1929 . 2021) Juan Carlos Sager في غالب تصوّراته ولشدّة اعتقاده بأنّ الاختصاصات متشابكة فيما بينها، فقد استطاع أن يطوّر في ظلّ هذه النّزعة نظريّة خاصّة بالمفاهيم مفادها أنّ النّموذج المعرفيّ هو بمثابة موضع متعدّد الأبعاد ومُتشكِّل من قائمة محدّدة من المحاور الّتي تتقاطع فيما بينها، والّتي يتجسّد في كل واحدٍ منها قسمٌ من الخصائص المفهوميّة أو الأبعاد المتداخلة. وهي إمّا وقائع أو مكوّنات. فيمكن لِعمليّة اختيّار بعدٍ ما لمفهوم ما أن يحدّ من انتخاب آخر. ففي مثل هذا الحيّز لن يعدو **المفهوم** سوى أن يَكون وحدة من المعرفة ممثّلة ومشخّصة فقط بالرّجوع إلى الواقِع المعرفيّ الّذي يُمثِّله.

إن المصطلح ذو انتماء إلى **ميدان** ما. لهذا يصبح تشخيص **الميدان** في عملية جمع المصطلحات مرحلة ضرورية وأولية تسبق المراحل كلّها. ولكل **ميدانٍ** بنيتُه الخاصّة التي يتعرَف بها. ونقصد بها مجموع العلاقات الرابطة بين موضوعاته الاصطلاحية (أو بالأحرى المفاهيم)، أي كل ما من شأنه أن يشكل شبكة علاقات تميز ذلك **الميدان** عن غيره من الميادين الاختصاصية المتنوعة عدد تنوع الفروع المعرفية المشتقّة. وكلما ظهرت **تسمية** جديدة في **ميدان** ما أنذر ذلك بوجود **مفهوم** متميّز يكون قد بزغ سلفاً أو هو في طور الإنجاز. وفي حال تواجد **مفهوم** يفتقر إلى **تسمية** ناشد أهل الاختصاص المنحى المفهومي الذي ينطلَق فيه من **المفهوم** نحو **التسمية**، مستعينين بالوصف والتحليل والتعيين بشتى السبل والإيحاء والمجاز بمختلف الكلمات القريبة من الحقل المفهومي المكوَّن. وهو ما يدعى في رطانة المصطلحيين بالمقاربة المفهومية (Approche onomasiologique). ويكاد التعامل بشتى الوسائط اللغوية والأنطولوجية والتواصلية أمراً طبيعيا ريثما تستقر التسمية المنشودة للغرض، ما دام **الميدان** محدَّداً وواضح المعالم، ولا يخشى الوقوع في اللبس بما أنّ الأخصائيين يوظِّفونها في **سياقات** تواصل متجانسة بفضل ما يوفِّره **الميدان** من أسباب التجانس.

من هنا اعتبر **الميدان** . ضمن ما يعنيه . نظاماً في حد ذاته وعلى غرار اللغة لا يعترف . هو الآخر . إلا بنسجه الخاص، لأنه يقوم على ما تستدعيه خواص النظامية وهي الوحدات والعلاقات أو الاختلافات التقابلية التي ألمحنا إليها، ولا يتنافى مع استقلالية المصطلح كوحدة قابلة للعزل الإجرائي والمنهجي. لهذا فالميدان يشكل في

حدِّ ذاته ركنا مهما في تمييز المصطلحات وتحديد المفاهيم، وذلك بما تُسنَد إلى التسميات من المفاهيم التي يتم تعريفها انطلاقا من الميادين كسجلات تنطوي على الأصول ولا تعدم التطور إلى الفروع. ولا يفسد النظام ولا تذهب المراتب مع ائتلاف وانتظام القيم التقابلية التفاضلية التي لا تُحصَى عددا والتي قد لا يجد الواصف إليها سبيلا إلا بوضع البنى اللغوية إلى جنب الكليات الفكرية في شبكة من الأسباب وعلاقات الجوار بما يستدعيه وضعها التركيبي الوجودي من الاعتداد بإطار **الميدان** وملامحه.

لا توجد معارضة مطلقة ولا مطابقة تامّة بين الكلمة والمصطلح. كلّ ما في الأمر هو أن المصطلح يرتبط بميدان معين يحدِّده **مفهوماً** و**تعريفاً**. والفيصل يرجع إلى باقي المعلمات الوظيفية كالنظامية اللغوية في خصوص الكلمة وما يقابلها في عمود المصطلح من البعد الخطابي الذي يتدخل بشكل أوسع فيما يخصّ المصطلح[1].

لنأخذ **تسمية** (مقاومة)، إنّها تشكِّل واجِهة لغويّة على أنها مصدر أو اسم مصدر قياسي، تعيِّن مراجع مختلفة في الواقع وتدل على مفاهيم تنشأ في الأذهان، على حسب اقترانها ضمنا وصراحة باستعمالات ميدانية، إما في الفيزياء ستصاغ معادلة رياضية حسابية، أو في **ميدان** الهندسة المعمارية حيث تنطبق على أنواع من مختلفة من مواد البناء مثلا، أو في خضم أحداث تاريخية فتدل على **مفهوم** ينشأ وتظهر ملامحه الدلالية وقيوده التعريفية بمجرد إطلاق مركب إضافي على غرار (مقاومة الأمير عبد القادر) أو (مقاومة الشيخ المقراني) أو (مقاومة الفرنسية للنازية). لكن الملمح الدلالي " فعل ـ ردة فعل " يشكل كينون لغوية مفهومية بامتياز يسوّغ المقاربة اللسانية والاجتماعية والمنطقية والأنطولوجية في ذات الوقت.

وبمناسبة الإشارة ههنا إلى المقاربة، ينبغي إحلال **التعريف** محلَّه الحقيقي على أنه يتجلّى في نمطين أساسيّين هما **التعريف** المعجمي الموسوعي و**التعريف** السياقي أو ما يدعى (**السياق** المعرِّف) في لسانيات النص وغيرها من الاختصاصات اللسانية وغير اللسانية التي تمعِن في توسيع نطاق وحدة دراستها. فالمقاربة النصية تفيد كثيرا في دراسة **التعريفات** كأنظمة تندرج في الخطابات العلمية مختلفة الأشكال والأغراض. كذلك تنفع في جمع الخصائص الجوهرية الضمنية للمفهوم وخاصياته العارضة.

ويظلّ أمر فرز هذه الخصائص وتصنيفها مع عرضها على النظام اللغوي أمرا ضروريا على خلاف ما كان سائدًا عند النظرية المصطلحية الكلاسيكية التي تصنف المفاهيم ككليات ومقولات منطقية وفق خاصيات تلحق اصطناعيا بمداخل أو مواد معجمية مصطلحية يتم ترتيبها وفق علاقات شبه رياضية ومنطقية. وتكمن أهمية المدونة النصية أيضًا في كونها مكانًا لتجلي البعد اللغوي للمصطلح بمعية باقي الأبعاد كلها بل تعد مجالا للتناص الذي يتولَّد عنه **التعريف** السياقي بامتياز، ذلك أنّ النصّ إذا كان يستمدّ وجودَه من اللّغة بفضل مطابقة علاقاتٍ لسانيّة وتمثّلها، فهو يتجاوزها إلى شيء آخر. ويحدث الأمر الأخير بإعادة توزيع عناصر تلك اللّغة. ولا ننسى أنّ

[1] ينظَر: Tanja Collet, La manière de signifier du terme en discours, Méta, v.54-n°02, juin 2009, (p.279-294).

النص قالِبٌ جامعٌ يعتمِد آلية إنتاجيّة من شأنها أن تُحصِّل ملفوظاتٍ ترجع إلى نصوصٍ أخرى؛ بل إنّه يوفِّر أجواء الالتقاء مع هذه النصوص المتشابكة.

صحيح أنّ هذه الخاصيات يتمّ استقراؤها واستقاؤها ـ جملة وتفصيلاً ـ مِن لدُن **التعريفات** النصية وكذا الاستعمالات الميدانية (الشفاهية والتحريرية) لكنها يتم تخزينها ويستدعي أمر استرجاعها بالاحتكام إلى تقنيات أرشيفية موضوعاتية خارج لغوية في معظم الأحيان، أي باستخدام كلمات مفاتيح تخضع لقواعد اعتباطية غير سياقية. وهنا تبرز أهميّة **الميدان** كمختبَر كبير، وعنصر مقوِّم، وركن ركين في تمييز المصطلح (**تسميةً ومفهومًا**) بتداخله مع البُعد التواصلي لهذه الوحدة التصنيفية التي تسمح لنا ـ في آخر المطاف ـ بتشكيل المعرفة وتخزين المعلومات. ولكن هذا ليس هاما في ذاته بدون التوصُّل إلى نشرها ونقلها وتداولها أو إعادة إنتاجها في خطابات متنوعة ومتعددة الأغراض وهي غير منزوعة من سياقها الاجتماعي.

ومِن الفروع المعرفية والاختصاصية التي تشكل خلفية ومرجعية فكرية معرفية منهجية أصولية لهذا البعد الحيوي الذي يحقق حياة اللغة والأمة معا، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، نظرية التواصل والإعلام، واللسانيات الاجتماعية التي تعنى في هذا الإطار بالملكة اللغوية التواصلية، وتفحص شأن المصطلح كوحدة في أهم مباحثها العلمية العملية ألا وهو الرطانات العلمية الدقيقة والتبسيط العلمي وما تتعرض إليه في إطار دراستها للتداخلات اللغوية والتعدد اللغوي والازدواج اللغوي والاحتكاك وتنظر فيه كاستعمال للغة في ظروف تواصلية، متخصصة. بل يمتد الانشغال عبر هذا الجسر إلى الترجميات التي تعنى بالوحدة الترجمية في حالة التواصل، ومن الاختصاصات المعرفية اللسانية في المقام الأول نذكر أيضا اللسانيات المعرفية التي تهتم إلى جانب اللسانيات الاجتماعية بما يمكن أن يدعى الملكة المصطلحية التي هي جزء من الملكة الاختصاصية للخبير. أي تنظر إلى **المفهوم**[1] على أنه نسق فكري قائم يراد استنباطه من الثقافة التي تكون قد شهدت ميلادَه.

**خاتمة**

إن الحكمة التي يمكن أن أستخلصها من هذا التحليل، هي القول بأن الهوية اللّسانيّة الاجتماعيّة للمصطلح لا تتضارب مع كون المقاربة اللِّسانيّة ذات المنحى الوصفيّ المحض إنّما تعتمد مبدأ المحَايَثة وتراعي كلَّ ما يوحي بأنّ النظام اللّغوي وفيٌّ لنفسِه ومنغلق على ذاته. وإن كان هذا يظلّ مشروطاً بتطويع **السياق** الداخلي الذي هو من نسج اللّغة لأغراض الإفادة (الإعلام و**التعريف** والتعليم). ولهذا كلِّه يظلّ المصطلح ذا أواصِر لغويّة اجتماعيّة لا يُجانِبها مهما يتوغّل في التقنيّة أو تتسارع الأقلام المنضبِطة إلى جرده مِن أركانه الثقافيّة. وكذلك بينما

[1] يجدر التذكير بأنّ المصطلحيات تُعنى بالمفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها، وتتجلّى في النّظر إلى المفهوم في علاقته بالمفاهيم المجاورة، وفي مطابقته لعناصر حقله، وتعيين المصطلحات وفقاً لنظام المفاهيم الذي تندرج فيه. ينظر: Helmut Felber, Terminology manual, Ed. UNESCO and Infoterm, Paris, 1984, p.96-97.

كنت أتحدّث، على صعيد لسانيّة المصطلح، عن الموضوع المدلول عليه، في حال تواجد فجوة بين الدال والمدلول، حيث ينسحِب من خلالها التعليلُ أو يتم تحييده وإلغاؤه ولو مؤقّتاً؛ يصير الأمرُ في موجوديّة المصطلح إلى الموضوع (المحال عليه) وليس (المدلول عليه). لقد كرّست هذا التمييز بين القيديْن (**المحال عليه** / المدلول عليه) لفائدة الوضوح وليس لغرض التميّز. بطبيعة الحال يصعب قياس المدى بين الطابعين وبين المصطلحين، لأنّ هذين الأخيرين كانا فيما مضى يُستخدمان باعتبار كلٍّ منهما مصطلحاً بَديلاً للآخر (مرادفين أو تنوّعين على ذات **المفهوم**).

## 5. قائمة مصادر ومراجع البحث:

### أ. باللغة العربية /


1. **بوتنام** (هيلاري)، العقل والصدق والتاريخ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ومراجعة هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

2. **ديبيكر** (لويك)، الرمز بين المدلول والتصور، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن)، ترجمة ريتا خاطر، بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (ص137 . 190).

3. **الفاسي الفهري** (عبد القادر)، عن أساسيات الخطاب العِلمي والخِطاب اللّساني، ضِمنَ المِنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 . 63).

. **مقران** (يوسف)،

4. المصطلح اللّساني العربي بين التّوليد والتوحيد (1)، دوريّة مصطلحيّات (دورية متخصِّصة في قضايا المصطلح)، عدد مزدوج: الثاني والثالث، فاس (المغرب)، نوفمبر 2012، (ص.41 . 66).

5. المصطلح اللّساني العربي بين التّوليد والتوحيد (2)، دوريّة مصطلحيّات (دورية متخصِّصة في قضايا المصطلح)، عدد مزدوج: الرابع والخامس، فاس (المغرب)، نوفمبر 2013، (ص.29 . 52).


### ب. باللغة الفرنسية /


1. **Roche** (Christophe), Terminologie et ontologie, Langages, n°157, Ed. Armand Colin, Paris, 2005, (p.48-62), p.48 نقله عن: .Pierre Aubenque, Le problème de l'être chez Aristote, 1994.

2. **Collet** (Tanja), La manière de signifier du terme en discours, Méta, v.54-n°02, juin 2009, (p.279-294).

3. **Felber** (Helmut), Terminology manual, Ed. UNESCO and Infoterm, Paris, 1984.